الأمم المتحدة

E/C.20/2023/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 May 2023
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، 2-4 آب/أغسطس 2023

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت*

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرَّف الأمانة العامة بأن توجِّه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعدّه الفريق العامل المعني بالأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والذي سيتاح باللغة التي قُدِّم بها فقط على الصفحة ذات الصلة من الموقع الشبكي للجنة (https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/13th-session/). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير وإبداء آرائها في التّقدم الذي أحرزه الفريق العامل في معالجة المسائل السياساتية والقانونية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ومنها المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية والبيانات المتعلقة بالمنافع العامة.

موجز التقرير

اعتمدت اللجنة في دورتها الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من 3 إلى 5 آب/أغسطس 2022، المقرر 112/12 الذي أثنت فيه على الفريق العامل لما أحرزه من تقدم وعلى النجاح الذي تكللت به عملية الانتقال في قيادة الفريق. ولاحظت اللجنة الجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق العامل لمواءمة خطة عمله وأنشطته مع الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية من خلال إنجاز مجموعة الموارد السياساتية والقانونية، التي تشمل صكوكا قانونية نموذجية (من ضمنها وضع اتفاق وسياسة عامة وتشريعات) يمكن

* E/C.20/2023/1.

150623 080623 23-09532 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

للدول الأعضاء الرجوع إليها والعمل، حسبما يكون مناسبا، على تكييفها وتعديلها لتناسب ظروفها الوطنية عند تنفيذ الإطار وتحسين تقاسم البيانات وتبادلها على الصعيد القطري.

ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في معالجة المسألة المتعلقة بالبيانات المرجعية والسلطة والجهة الوصية عن طريق بحث مختلف أساليب وصف الصبغة المرجعية وتطبيقها، والتفاهمات والتطبيقات المتعلقة بالبيانات المرجعية والخاصة بكل مجال على حدة، والاعتبارات السياساتية والقانونية لوضع أطر وطنية لإدارة البيانات المرجعية تحترم النظم والظروف القانونية الوطنية الفريدة. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها لنظر الفريق العامل في استخدام البيانات الجغرافية المكانية في أنشطته ولاحظت أن الوضع المتعلق بأخلاقيات البيانات آخذ في التعقيد.

وسلمت اللجنة بأن المسائل السياساتية والقانونية المتصلة بتوافر المعلومات الجغرافية المكانية وإمكانية الوصول إليها وتطبيقها تتسم بالتعقيد، ورحبت بمواصلة الفريق العامل النظر في إيجاد حلول مجدية للمشاكل الواقعية والحاجة إلى أطر سياساتية وقانونية فعالة تكفل وضع حلول قانونية وشفافة وواقعية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة في العصر الرقمي الجديد الذي يميز عالمنا في الزمن الحاضر.

ويقدم الفريق العامل في التقرير معلومات عن التقدم الذي أحرزه وعن أنشطته، ويشمل ذلك التقدم الذي أحرزه، من خلال عملية تعاونية وشاملة، في إعداد مشروع الورقة المعنونة "البيانات المرجعية في مشهد جغرافي مكاني متطور: بحث التحديات السياسية والقانونية". ويتناول الفريق العامل في مشروع الورقة المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية والسلطة والجهة الوصية، وذلك استنادا إلى ما بذله من جهود وأحرزه من تقدم في الفترات السابقة التي تتخلل الدورات. وأُجريت بشأن مشروع الورقة سلسلة من الاستعراضات داخل الفريق العامل وعُقدت حوله مشاورات مع الأفرقة الفنية المعنية التابعة للجنة قبل أن يخضع لعملية تشاور عالمية عريضة القاعدة بمشاركة الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة. ويبحث الفريق العامل في مشروع الورقة الأوجهَ المختلفة لفهم الصبغة المرجعية واستخدامها في مختلف المجالات الجغرافية المكانية. وقد درجت العديد من الولايات القانونية على اعتبار السلطات الوطنية المعنية برسم الخرائط ومسح الأراضي وتسجيلها مصادر رسمية للمعلومات الجغرافية المكانية القانونية والإدارية. وقد أُرسيت في بعض المجالات تقاليدُ قانونية راسخة وأطرٌ صلبة لتنظيم البيانات المرجعية، بينما في مجالات أخرى، يفتقر تعيينُ البيانات المرجعية إلى نفس التقاليد القانونية الغنية، وبالتالي فهو أقل رسوخا في القانون. والغرض من مشروع الورقة هو أن تكون دليلا سياساتيا وقانونيا لمساعدة الكيانات الحكومية ذات القدرات الجغرافية المكانية، بما في ذلك السلطات الوطنية المعنية برسم الخرائط ومسح الأراضي وتسجيلها، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، على إنتاج معلومات جغرافية مكانية تعتبر مرجعية والحفاظ عليها والتحكم في استخدامها. ويمكن استخدامها كأداة مكمِّلة للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، وتحديدا المسار الاستراتيجي 2: السياسات والقانون، والمسار الاستراتيجي 4: البيانات، والمسار الاستراتيجي 5: الابتكار، بشأن المسائل المتصلة بالسلطة والحجية. ويسلط الفريق الضوء في مشروع الورقة على أهمية البيانات المرجعية وعلى ضرورة إيجاد أطر متينة لإدارة البيانات المرجعية على الصعيدين الوطني والعالمي. ويقدَّم مشروع الورقة إلى اللجنة للنظر فيه وإقراره.

ويناقش الفريق العامل في التقرير أيضا نظره في موضوع تسخير البيانات الجغرافية المكانية خدمة للصالح العام والاستخدام الأخلاقي والمسائل ذات الصلة المتعلقة بالخصوصية والسرية والتكنولوجيات الجديدة وفي التقدم الذي أحرزه في إعداد ورقته المقترحة بشأن ذلك الموضوع. وإدراكا من الفريق العامل

لكون "الاستخدام الأخلاقي للبيانات الجغرافية المكانية" و "تسخير البيانات خدمة للصالح العام" هما، من منظور اللجنة، مفهومان منفصلان يسترشدان عادة بالتوجيهات أكثر مما يسترشدان بالتشريعات، وإذ يلاحظ أن عددا من الأطر والأنشطة ذات الصلة يوجد قيد الإعداد، فإنه يقترح إعادة تركيز جهوده الحالية على تسخير البيانات الجغرافية المكانية خدمة للصالح العام وصياغة ورقة تهدف إلى توفير التوجيه للدول الأعضاء على أساس استعراض السوابق القانونية المتاحة.

ويتناول الفريق العامل أيضا في التقرير استعراضه واستكماله لخطة عمله، وجهوده الرامية إلى معالجة المسائل المعقدة المتعلقة بالسياسات والمسائل القانونية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وتقديمه الدعم لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد القطري. ويسعى الفريق العامل، في خطة عمله المحدثة للفترة 2023–2025، إلى مواصلة أنشطته المتعلقة بالمشاركة، التي سعى من خلالها إلى تشجيع الحوار والتواصل بين اللجنة والمهنيين العاملين في مجال السياسات والشؤون القانونية. ويقترح الفريق العامل أيضا مواصلة جهوده لمعالجة مسألة البيانات المرجعية عن طريق النظر في البيانات المرجعية الملائمة المتعلقة بالأزمات كنشاط يضطلع به في سياق متابعة الورقة المعنونة "البيانات المرجعية في مشهد جغرافي مكاني متطور: بحث التحديات السياساتية والقانونية".